-جامعة علي لونيسي –البليدة 2-
Ali Lounici Blida-2- University
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences
مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية
Local Government Management Laboratory and Their Roles in Achieving Development
فرقة البحث مساهمة الإقتصاد الرقمي في تطوير المؤسسات الجزائرية

شهادة المشاركة

يشهد عميد الكلية الأستاذ الدكتور: غردي محمد، ورئيسة الملتقى الدكتورة: عبيدة سليمة بـأن

ط.د.كمال الدين أبا سفيان من : جامعة طاهري محمد -بشار قد شارك(ت)

بمداخلة الموسومة تحت عنوان: متطلبات، مؤشرات ومظاهر الاقتصاد الرقمي

في فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول الافتراضي والحضوري

حول : التمحور حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر والعالم بعد جائحة كورونا -التحديات والعراقيل-

عن طريق منصة التواصل الالكتروني Google Meet وهذا يوم 02 ماي 2023.

رئيسة الملتقى

رئيس الملتقى
الدكتورة عبيدة سليمة

عميد الكلية

جامعة البليدة 2
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

-جامعة علي لونيسي -البليدة 2-
Ali Lounici Blida-2- University
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences
مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية
Local Government Management Laboratory and Their Roles in Achieving Development
فرقة البحث مساهمة الإقتصاد الرقمي في تطوير المؤسسات الجزائرية

الملتقى العلمي الدولي الحضوري/الافتراضي
التمحور حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر والعالم
بعد جائحة كورونا التحديات والعراقيل

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ.د. رامول خالد

مدير جامعة البليدة -2-

الاشراف العام

أ. د. غردي محمد

عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رئيس الملتقى

د. عبيدة سليمة

نائب رئيس الملتقى

د. خليد عائشة

رئيس اللجنة العلمية للملتقى

د. نزالي سامية

نائب رئيس اللجنة العلمية للملتقى

د. بركان أنيسة

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

أ. جلاطو راشدة

نائب رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

د. خروبي سفيان

برعاية

-جامعة علي لونيسي -البليدة 2-
Ali Lounici Blida-2- University
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences
مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية
Local Government Management Laboratory and Their Roles in Achieving Development
فرقة البحث مساهمة الإقتصاد الرقمي في تطوير المؤسسات الجزائرية

برنامج الملتقى العلمي الدولي الحضوري/الافتراضي
التمحور حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر والعالم
بعد جائحة كورونا التحديات والعراقيل

قاعة المحاضرات مدرج المعرفة — جامعة البليدة 02

جامعة البليدة -02-
الملتقى الدولي الأول ج / ا
التمحور حول الإقتصاد الرقمي في الجزائر
و العالم بعد جائحة كورونا
التحديات و العراقيل
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مراسيم الافتتاح الرسمي للملتقى (من 9:00 إلى 10:00)

جامعة البليدة -02-
الملتقى الدولي الأول ج / ا
التمحور حول الإقتصاد الرقمي في الجزائر
و العالم بعد جائحة كورونا
التحديات و العراقيل
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

-تلاوة آيات بيّنات من القرآن الكريم.
-الاستماع إلى النشيد الوطني.
-كلمةرئيسة الملتقى الدكتور عبيدة سليمة
-كلمة السيد عميد الكلية الأستاذ الدكتور غردي محمد
-كلمة مدير الجامعة الأستاذ الدكتور خالد رامول
-كلمة ممثل شركة venus
-كلمة ممثل شركة حمود بوعلام
-كلمة السيد تاج الدين بشير مدير مؤسسة leader soft والخبير في الرقمنة

رابط google meet

برعاية

Mai 2, 2023
9.00 am - 10.00 am

الورشة الرابعة

الورشة الرابعة:	**14:00 – 12:00 (10د لكل متدخل)**
رابط الورشة:	
رئيس الورشة: د. الفضيل محمد الصديق	

الرقم	الإسم واللقب	الجامعة	عنوان المداخلة
1	د. حمدون أسماء د. عباس أمينة	جامعة سيدي بلعباس	الرقمنة وتكنولوجيا الاتصال ودورهما في تفعيل نشاط المؤسسة الخدمية خلال جائحة كورونا وبعدها، دراسة ميدانية: البنك الوطني الجزائري BNA بسيدي بلعباس.
2	د. ميدون سيساني د. فريوة نرجس	جامعة تيارت جامعة البليدة 02	مواكبة التحول الرقمي في الجزائر ودور شبكة المعلومات في بيئة الاعمال.
3	ط/د. الأحول نوال أ/د. بركان زهية ط/د تيغزة سهام	جامعة البليدة 02	تفعيل دور المرأة في الاقتصاد المنزلي عن طريق آليات الاقتصاد الرقمي (مع الإشارة إلى أهمية التسويق الالكتروني للمنتجات التقليدية)
4	د. مراد كويحل د. محمد طرفة	جامعة جيجل جامعة البليدة 02	التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني كمتطلبين أساسيين للإقتصاد الرقمي
5	ط/د. كمال الدين أبا سفيان ط/د. هجريس سهيلة د. بن البار امحمد	جامعة بشار جامعة الطارف جامعة المسيلة	متطلبات، مؤشرات ومظاهر الاقتصاد الرقمي
6	ط/د. لندة طنجاوي أ/د. محمد رتيعة	جامعة المدية	أثر الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة (2020-2000).
7	د. لجناف عبد الرزاق أ/د. ناصر مراد	جامعة الجزائر 03 جامعة البليدة 02	دور الرقمنة الالكترونية في تطوير الإدارة العمومية في الجزائر –دراسة حالة رقمنة إدارة الضرائب كنموذج –
8	د. علاق حنان	جامعة الجزائر03	واقع التجارة الإلكترونية بعد جائحة كوفيد 19
9	د. فريد أحمد خالد أ/د. العرابي حمزة	جامعة البليدة 02	رقمنة عمل الملحقات المحلية للتشغيل في الجزائر –المنصة الرقمية –لمنحة البطالة نموذجا
مناقشة			**15 د**
قراءة نتائج وتوصيات الملتقى والاختتام بالجلسة العامة			**30 د**
وجبة الغداء			

جامعة البليدة–2 لونيسي علي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –الشهيد طالب عبد الرحمان

الملتقى الدولي الأول بعنوان:

التمحور حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر والعالم بعد جائحة كورونا –التحديات والعراقيل

عنوان المداخلة:

متطلبات، مؤشرات ومظاهر الاقتصاد الرقمي

كمال الدين أبا سفيان[1] **هجريس سهيلة[2]** **بن البار امحمد[3]**

ملخص:

يشهد العالم وخاصة في مرحلة ما بعد كورونا توجها كبيرا نحو الانفتاح أكثر على الاقتصاد الرقمي والتحول من اقتصاد الصناعات إلى الاقتصاد الرقمي، والذي يرتكز أساسا على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يهدف هذا البحث إلى تبيين ما يتطلب على المجتمعات والدول من أجل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى تبيين المؤشرات التي تقيس درجة انفتاح المجتمعات والدول على الاقتصاد الرقمي، وفي الأخير تبيين أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: متطلبات الاقتصاد الرقمي، الصيرفة الالكترونية، التجارة الالكترونية، الحكومة الالكترونية.

Abstract:

The world, especially in the post-Corona phase, is witnessing a great trend towards more openness to the digital economy and the shift from an industrial economy to an the digital economy, which is mainly based on knowledge and information and communication technology.

This research aims to clarify what is required of societies and countries in order to shift towards the digital economy, in addition to indicating the indicators that measure the degree of openness of societies and countries to the digital economy, and finally to clarify the most important aspects of the digital economy.

Keywords: Requirements of the digital economy, Electronic banking, Electronic commerce, Electronic government.

---

[1] طالب دكتوراه، جامعة طاهري محمد –بشار، kamel.abs87@gmail.com

[2] طالبة دكتوراه، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف، S.hadjeris@univ-eltarf.dz

[3] أستاذ محاضر أ، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، m'hamed.benelbar@univ-msila.dz

مقدمة

يشير مصطلح الاقتصاد الرقمي إلى جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تم تمكينها بواسطة الأنترنت وتكنولوجيا الاعلام والاتصال (GEORGIADIS & All, 2013, pp. 1-4)، وأصبح يقاس مستوى تطور المجتمعات والدول بما تملكه من تقدم تقني ومعلوماتي، فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد يتوافق ويتكيف مع موجة التغيرات والتحولات التي مست مختلف مناحي الحياة وخاصة الاقتصادية منها، ومثال ذلك التحديات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا على العالم، أين ازدادت وتيرة التحول من اقتصاد صناعي إلى الاقتصاد الرقمي الذي يتخذ من المعرفة والتقنية مرتكزا له، مما مكن الاقتصاد العالمي من الاستفادة من السرعة والفعالية التي توفرها له.

إن المتأمل في الاقتصاد الرقمي يلاحظ ارتباطه الوثيق بأنواع جديدة من السلع والخدمات الرقمية وزحفه على الاقتصاد الحقيقي من جهة ثانية، وهو ما يعكس الأهمية البالغة التي يكتسيها الاقتصاد الرقمي اليوم والتي ستحدد القوى الاقتصادية الكبرى مستقبلا، فمن تحكم بالمعلومة وما أحاط بها وبرع في توظيفها كان له مستقبلا وافرا من الثروة والرقي والإزدهار، لذا وجب على المجتمعات والدول المتخلفة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي الأخذ باهتمام أكبر لمتطلبات تجسيد الاقتصاد الرقمي والعمل على تعميم مظاهره.

وانطلاقا مما سبق، ارتأينا طرح الاشكالية التالية:

ما هي متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي؟ وما هي مؤشراته ومظاهره؟

للإحاطة بجوانب الإشكالية تم دعمها بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم متطلبات الاقتصاد الرقمي؟
- ما هي أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي؟
- ما هي أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي؟

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نتناول النقاط التالية:

أولا- متطلبات الاقتصاد الرقمي:

يتطلب الاقتصاد الرقمي توفر العديد من المتطلبات الأساسية، ويمكن تلخيص الدعائم الأساسية للتحول نحوه فيما يلي:

1- التعليم:

يعتبر التعليم الدعامة الأساسية للاقتصاد الرقمي، فلا يمكن لأي دولة كانت أن تتوجه إلى الاقتصاد الرقمي دون أن تمتلك رأس مال البشري المؤهل.

إذ تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع، ويتطلب الاقتصاد الرقمي جهودا اكبر في مجالات التعليم والتدريب كما يتطلب نوعا جديدا من التعليم والتدريب فعدد العاملين في مجال المعلومات يزداد و هذا يتطلب تكوين المعلمين والعاملين في هذا المجال و في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالأمية التكنولوجية أصبحت من الظواهر المعيقة للتقدم، وفي ظل الاقتصاد الرقمي أين يتجه الاهتمام صوب النشاط كثيف المعرفة يخص جانب التعليم بدوره الجوهري باعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات الاقتصاد الرقمي (آيت قاسي و بن زيدان، 2018، صفحة 26) .

وفي الواقع هناك علاقة بين التعليم و تكنولوجيا الاعلام والاتصال حيث إن مهمة الدول إعداد عمال المعرفة الذين يعهد إليهم تطوير هذه التكنولوجيات، من جهتها تقوم هذه الأخيرة بتيسير ظروف التعلم وجعله أكثر فعالية من خلال تزويد قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي بما تنتجه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال مثل الانترنت وغيرها.

2- الابداع والابتكار:

تعتمد الدول المتقدمة على الابداع والابتكار والتطوير للمحافظة على مكانتها واستمرارها في عالم تشتد فيه المنافسة، ومن الممكن انطلاقا من الابداع الوصول إلى ابتكارات تؤدي إلى ادخال تكنولوجيات ومنتجات جديدة، والتي تؤدي إلى تحقيق التحول الرقمي و النجاح الاقتصادي.

أ- تعريف الابداع:

توجد عدة تعاريف للإبداع، ندرج أهمها فيما يلي:

- يرجع الفضل في استعمال الإبداع لأول مرة في المجال الاقتصادي إلى المفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي جوزيف شومبيتر، كما يتضح في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" لسنة 1912، و قد عرف جوزيف شومبيتر الإبداع أنه "الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه". (Lachman, 1993, p. 110)

- كما عرفه Drucker بأنه "تغيير في ناتج الموارد، وتغيير في القيمة والرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك". (بن عنتر، 2008، صفحة 148)

- عرفته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على أنه "مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو حسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات" (بن نذير و بداوي، 2008، صفحة 09).

– الابداع هو كل الأفكار التي تؤدي إلى تحسين مختلف تطبيقاتها ، سواء كان ذلك في ميدان الاقتصاد والصناعة، في الأمور العامة أو الخاصة، هو كل خروج عن الروتين، أي كل شيء جديد مهما كانت بساطته . فائدته وتأثيراته على الحياة بصفة عامة. (أوكيل، 1992، صفحة 110)

ومهما تكن الاختلافات في تعريف الإبداع، فيمكننا **صياغة التعريف التالي** للإبداع "بأنه العملية التي يتم على إثرها استخدام الأساليب أو الأفكار الجديدة سواء على مستوى الإنتاج، التقييم، التسويق، داخل المنظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية". (بن تفات، سلامي، و ساحل، 2018، صفحة 342)

- **أهمية الابداع**

تكمن أهمية الإبداع في قدرته على تمكين المؤسسات من البقاء والاستمرار على المدى البعيد، فقدرة المؤسسة على الإبداع أمر ضروري جدا لبقائها في ظل منافسة شديدة، وهذه تعتبر أحد أهم مصادر تهديد لبقائها، كما أن الإبداع في المؤسسات يخلق المناخ الملائم الذي يمكنها من تطوير منتجات جديدة لإشباع حاجات ورغبات الزبائن في السوق من جهة والقدرة على تحقيق أهداف النمو التي تسعى إليها من جهة أخرى (نديم عكروش و نديم عكروش، 2004، الصفحات 05-06)، ومن أهم النقاط التي تبرز أهمية الإبداع نذكر (خيري، 2012، صفحة 74):

- **تخفيض النفقات**: الإبداع في المنتج أو العملية له تأثير كبير على خفض النفقات سواء بالتوصل لمنتجات اصغر (مواد اقل في وحدة المنتج)، أو تقديم خدمات أسرع، أو عمليات أكثر دقة.
- **زيادة الإنتاجية**: الإنتاجية هي نسبة المخرجات إلى المدخلات، والإبداع له تأثير كبير في زيادة المخرجات من خلال إيجاد عملية أو تقنية جديدة مثل إنتاج وحدات أكثر في الزمن، أو بتأثيرها على المدخلات بخفض التلف أو استخدام طاقة أقل في وحدة المنتج.
- **تحسين الأداء**: يعمل الإبداع على تحسين الأداء في الوظائف الإدارية والخدمات بشكل كبير فالتسويق الالكتروني مثلا ساعد على تحسين الأداء في إدارة علاقات الزبون وبناء قواعد البيانات عند الزبائن لتقديم الخدمة الأفضل لهم كما ساهم في تحقيق التفاعل الآني وفي كل مكان مع الزبائن للاستجابة السريعة لحاجاتهم وبطريقة أفضل.
- **إيجاد المنتجات الجديدة وتطويرها**: إن الإبداع في المنتجات اليوم أسرع من أي وقت مضى لذلك فإن معظم المؤسسات الحديثة لديها برامج للتحسين المستمر للمنتجات لخدمة زبا تنها.
- **إيجاد أسواق جديدة**: إن الإبداع الجذري للمنتجات أو العمليات الجديدة أسلوب المؤسسات اليوم لصنع أعمال وأسواق جديدة لهذا فهي تخصص المبالغ الطائلة للوصول لهذه المنتجات التي تصنع أسواقها الجديدة.
- **إيجاد فرص العمل الجديدة**: تسهم الإبداعات في إنشاء المؤسسات وخطوط الانتاج والخدمة التي تتطلب من يعمل فيها ويديرها ويقوم بصيانتها، وهذه كلها فرص عمل جديدة.

ب– تعريف الابتكار

نظرا لعدم الاتفاق على مفهوم موحد للابتكار سوف نورد بعض التعاريف التي لها علاقة بالابتكار سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (أنظر الجدول 01).

الجدول (01): مفاهيم الابتكار

المؤلفون	المفهوم
Schumpeter (1912)	تفيد تركيبات جديدة من المواد والقوى ، والتي قد تشمل ادخال طريقة جديدة لإنتاج أو للمنتج والتي لم تختبر بعد أو تطوير سوق جديدة ، أو اكتشاف منبع جديد للتموين أو انشاء تنظيم جديد في كل الصناعة .
Nelson (1968)	العملية التي من خلالها يتم ادخال منتجات جديدة وتقنيات في النظام الاقتصادي.
Zaltman et al. (1973)	أي فكرة أو ممارسة أو الأجهزة المادية التي ينظر إليها على أنها جديدة لتنظيم الوحدة التي يعتمد عليها.
Gee (1981)	العملية التي عن طريقها يتم تحويل (فكرة أو اختراع أو تحديد حاجة للمنتج أو تكنولوجيا أو خدمة) إلى منتوج متطور ومقبول تجاريا.
Damanpour (1991)	توليد و تطوير وتنفيذ أفكار جديدة أو سلوكيات.
Camelo et al . (2000)	إنشاء أو الحصول على فكرة أو معرفة وتقديمها إلى المنظمة والتي قد تحقق في شكل منتج أو عملية أو أسلوب.
Edvinsson et al . (2004)	إعادة النظر في استخدام المعرفة الحالية ووجهات النظر الموجودة في تركيب المعارف الجديدة ، الاختراع ثم تسويقها والاستفادة منها.
OECD (2006)	تنفيذ المنتج (سلعة أو خدمة) أو عملية (إنتاج) ، تحسينات جديدة بشكل ملحوظ ، مع طريقة جديدة للتسويق أو أسلوب تنظيمي جديد في ممارسات الشركة ، وتنظيم العمل أو العلاقات الخارجية.
Tödtling et al. (2009)	هو نتيجة لعملية تفاعلية لتوليد المعرفة ونشرها وتطبيقها.

المصدر: (Martin De Castro et All, 2010, pp. 48-50)

التعريف الأبسط والأقرب بالنسبة لمصطلح الابتكار هو التعريف التالي : "الابتكار هو العملية أو العمل الذي يسمح لنا بإدخال شيء جديد إلى السوق".(Martin De Castro et All, 2010, p. 47)

- **أهمية الابتكار**

تكمن أهمية الابتكار فيما يلي: (مصطفى، 2002، صفحة 260)

- ينمي المهارات الشخصية في التفكير و التفاعل الجماعي .

- يزيد من جودة القرارات التي تصنع لمعالجة المشكلات على مستوى المؤسسة أو على مستوى قطاعاتها وإداراتها في المجالات المختلفة الفنية والمالية والتسويقية، وخاصة ببيئة العمل الاجتماعية.
- يحسن من جودة المنتجات.
- يساعد على تقليل الفترة بين تقديم منتج جديد و آخر، مما يسهم في تميز المؤسسة من حيث التنافس بالوقت.
- يساعد على خلق وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يساعد على إيجاد سبل لتفعيل وزيادة حجم المبيعات.
- يساعد على خلق وتعزيز صورة ذهنية طيبة عن المؤسسة لدى عملائها.

مما سبق يتبين بشكل واضح أن الاقتصاد الرقمي يتسم بالتغير والتجدد بشكل مستمر، حيث أن نماذج الأعمال التي تتسم بالثبات والاستقرار في العالم الحقيقي لم تعد صالحة في ظل التغيرات التكنولوجية والرقمية. ويمكن القول بأن الثورة الرقمية تعتمد اليوم على رافدين أساسين هما (قاسمي و ملوكي، 2018، صفحة 32) :

- التقدم التقني: حيث أن الابتكارات التقنية تضاعف يوميا من قدرات الحساب و من إمكانية التواصل سلكيا و لاسلكيا، و هو ما ينعكس إيجابا على المعاملات الاقتصادية ويضاعف من تواترها ومن حجمها.
- ظهور شبكة الانترنت و نموذج الأعمال الخاص بها: حيث وفر هذا الفضاء مساحات سوقية مضاعفة عن تلك المتوفرة على أرض الواقع، مما سمح بمضاعفة المعاملات وزاد من حجم المبادلات بشكل كبير.

3- النظام الاقتصادي والمؤسسي

يتطلب الاقتصاد الرقمي مجموعة من العناصر الاقتصادية والمؤسسية والتي تتفاعل مع بعضها من أجل إحداث الفعالية المرجوة منه، وهي كما يلي (الموسوي و آخرون، 2017، الصفحات 22-23):

- **المنتج الرقمي**: والمتمثل في مختلف السلع الرقمية كالبرامج الإلكترونية، المجلات الرقمية، الكتب الرقمية، بالإضافة إلى مختلف الخدمات الرقمية كحجز تذاكر السفر، الخدمات الحكومية.
- **المستهلكون**: أي فرد يدخل على شبكة المعلومات العالمية يعد زبون محتمل يستهلك السلع والخدمات الرقمية الموجودة.
- **البائعون**: المؤسسات والشركات التي تعرض منتجاتها عبر شبكة المعلومات العالمية؛ حيث أن الترويج، الدعاية والاعلان يكون الكترونيا.
- **المؤسسات المسؤولة عن الهياكل القاعدية**: أي تلك المؤسسات التي لها مسؤولية توفير البرامج الإلكترونية وشبكات الاتصال بالإضافة توفير الهيئات الاستشارية.
- **التشريعات والقوانين**: الاقتصاد الرقمي يحتاج الى سن تشريعات قانونية لتنظيمه.

4- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

ارتبط تطور الاقتصاد الرقمي بشكل كبير جدا و لا يزال بمدى تطور التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأرضية الأساسية لبعث و تطوير الاقتصاد الرقمي عبر مختلف بقاع العالم.

إن امتلاك بنية أساسية قوية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال من شأنه أن يساعد في رفع سرعة وكفاءة تبادل المعلومات بين الدول، وفي سد الفجوات بالنسبة لاكتساب المعرفة وانتاجها وتبادلها وتطبيقها.

- **التكنولوجيا:** تمثل مجموع المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصميم ولتصنيع منتج أو عدة منتجات وإنشاء مشروع لهذا الغرض (سليمان، 2009، صفحة 69).
- **المعلومات:** هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد المستقبل لها و التي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع في القرارات التي يتم اتخاذها .

– أما الاتصال : "فهو عملية تتضمن نقل أفكار أو وجهة نظر أو معلومات من طرف آخر، تتطلب المرسل و المرسل إليه والرسالة من خلال وسائل الاتصال أو هو: "عملية مستمرة تتضمن قيام احد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر" (قلش، 2007، صفحة 11) .

وبذلك فإن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ما هي إلا مجموعة من التقنيات والوسائل المساعدة على نقل وانتشار المعلومات بشكل فعال وذلك بالاستفادة من تكنولوجيا الحوسبة .

إن التغيرات التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أقامت صرح الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على التنافس المستند إلى أساس التقدم العلمي والتكنولوجي، ويحتاج إلى تغيرات جذرية وهيكلية في البنية الاقتصادية. إن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساسا بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال كصناعة البرمجيات وصناعة معدات الإعلام الآلي.

- **متطلبات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لخدمة الاقتصاد الرقمي**

تعرف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على أنها عبارة عن "الموارد التكنولوجية المشتركة التي تزود الأرضية لتطبيقات نظام المعلومات في الشركة والتي تتضمن الاستثمار في الأجهزة و البرمجيات و الخدمات")شركة غارتنز العالمية للأبحاث(. وعليه يمكن اعتبار البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات على أنها مجموعة من الموارد التكنولوجية التي تضم كل من قاعدة البيانات، الأجهزة و البرمجيات، الشبكات والاتصال و أخيرا العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل تزويد الفرد أو المجتمع بالمعلومات اللازمة وخاصة بالنسبة للمنظمة التي تسعى جاهدة من أجل تحسين فعاليتها وتحقيق ميزة تنافسية فعالة و ذلك في ظل الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على الرقمية وسرعة الأداء والتغير المستمر. أين يوضح لنا الشكل التالي هذه المكونات:

الشكل (01): مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

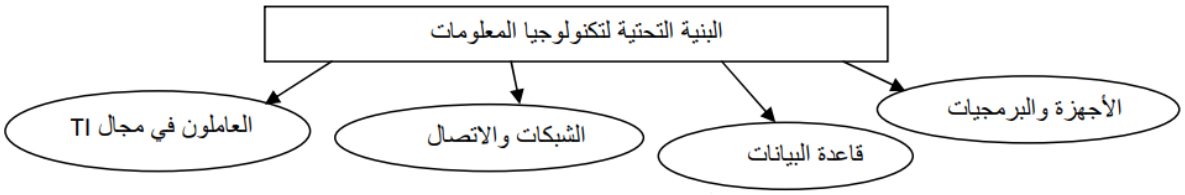

المصدر: لالوش غنية، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في ظل الاقتصاد الرقمي، (مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية–، المجلد 04، العدد 02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2010/08/01، ص54.

- **قاعدة البيانات**: و هي مجموعة منظمة من البيانات او لمعلومات مرتبطة مع بعضها البعض بنسق معين بغرض تأمين 18حاجات محددة من متطلبات المستفيدين (United Nations، 2023).
- **الأجهزة و البرمجيات**: تتمثل المكونات المادية أو الأجهزة (HARDWARE) في جميع المعدات المستخدمة لإدخال المعلومات وخزنها ونقلها واسترجاعها واستقبالها وبثها للمستفيدين، أما البرمجيات (SOFTWARE) فهي البرامج التي تعمل على إدارة المكونات المادية و تشغيلها، كما تقوم بمختلف التطبيقات الحاسوبية الأخرى
- **الشبكات والاتصال**: إن الشبكات والاتصالات عنصران ضروريان ومترابطان مع بعضهما البعض ويكمل احدهما الأخر، فلا يمكن بناء شبكات دون توفير بيئة جديدة للاتصالات لخدمة هذه الشبكات. فالاتصال هو عملية تفاعل مشترك بين طرفين (شخصين أو جماعتين) لتبادل فكرة أو خبرة معينة عن طريق وسيلة ما (UNCTAD) .أما بالنسبة للشبكات فهي مجموعة من الحاسبات مرتبطة مع بعضها البعض بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموار د المتاحة و نقل المعلومات فيما بينهم .
- **العاملون في مجال تكنولوجيا المعلومات**: يوجد اتفاق من أغلب المتخصصين و الباحثين على أهمية الموارد البشرية لتكنولوجيا المعلومات فهم المصممون، المبرمجون و المشغلون والمستخدمون لتكنولوجيا المعلومات. أن نجاح أو فشل المنظمات يعتمد بشكل أساسي على نوعية الأفراد الذين يشتغلون في مجال تكنولوجيا المعلومات.

5- رأس المال المخاطر:

يعتمد تطور الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على ما يسمى برأس المال المخاطر، حيث أن تطوير تكنولوجيات جديدة و بعث برامج حديثة مبنية على أساس تطورات مرتقبة للأسواق يتطلب أموالا باهظة و مواجهة متواصلة لمخاطر المحيط من ناحية و مخاطر عدم نجاح استراتيجياتها في مجال التجديد و الابتكار، ومن المعروف أن المؤسسات الكبرى توجه صعوبات بالغة في توفير الأموال اللازمة لبعث و متابعة سياساتها الابتكارية خاصة تلك المتعلقة بعملية الابتكار الجذري و الذي لا يهدف في العادة إلى التطوير التدريجي للمنتجات بما يلاءم متطلبات السوق، بل يهدف إلى بعث منتجات ثورية و تطبيقات مختلفة و غير مسبوقة في مختلف المجالات، و من هنا يلاحظ ذلك الخطر المحدق بتلك المنتجات و بمن يطورها، إذ لا يمكن تصور مؤسسات ذات تاريخ إنتاجي وخبرة متراكمة توجه اغلب مواردها إلى نوع

من الابتكار غير مضمون المخرجات من الناحية التسويقية (COLLIN & COLLIN, 2013, pp. 09-11).

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن رأس المال المخاطر هو أحد مصادر التمويل الأساسية للاقتصاد الرقمي، بالنظر لجملة المخاطر التي تواجهها الشركات الناشطة في مجال الرقمية، و لا يمكن أن نتصور إمكانية تقديم دعم تمويلي لحاملي المشاريع ذات المخاطر العالية في إطار أنظمة التمويل التقليدية.

ويمكن ادراج الشكل التالي كمخطط يوضح متطلبات الاقتصاد الرقمي:

الشكل (02): متطلبات الاقتصاد الرقمي

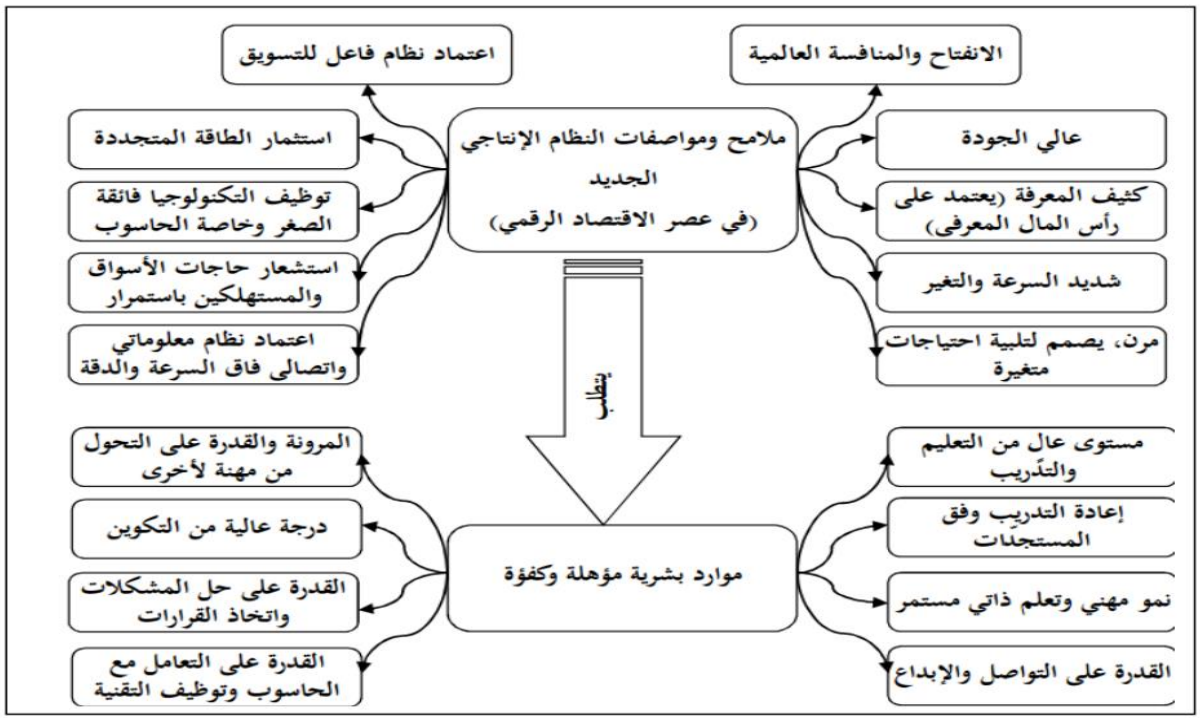

المصدر: حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة ، ماجستير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، 2013 ،ص13

ثانيا- مؤشرات الاقتصاد الرقمي :

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي (توتليان، 2006، الصفحات 21-22):

أ- **مؤشر البحث والتطوير**: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجديد، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما : النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير.

ب- **مؤشر التعليم والتدريب**: إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل الاقتصاد الرقمي وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد ما

تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال .

ت- **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على الانترنت بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة .

ث- **مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:** ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية.

ثالثا- مظاهر الاقتصاد الرقمي:

إن اندماج الاقتصاد الرقمي في المجتمعات والدول يظهر بمجموعة مظاهر تكاد لا تحصر في مكانٍ واحد، ومنها الصيرفة الالكترونية، التجارة الإلكترونية والحكومة الالكترونية.

1- الصيرفة الإلكترونية:

تعد الصيرفة الإلكترونية العمود الفقري للاقتصاد الرقمي، فبدونها لا يوجد اقتصاد رقمي. والصيرفة الإلكترونية هي إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني مؤمن باستخدام مختلف تقنيات التشفير والحماية. ومن أبرز ما تقوم به الصيرفة الإلكترونية تسوية مختلف المعاملات بوسائل دفع حديثة وخدمات مميزة، بسرعة فائقة وتكلفة أقل ودون أي عناء .

ويقدر العاملون في القطاع المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية .يكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية الحديثة (محمد البغدادي، 2022، صفحة 170).

وفي إطار دعم الاقتصاد الرقمي ونموه ينبغي أن تقوم الحكومات بتيسير أمور الاشتراك في الصيرفة الإلكترونية؛ من أجل جذب أكبر عدد ممكن للتفاعل مع الاقتصاد الرقمي.

وتتخذ الصيرفة الإلكترونية عدة قنوات، ولعل أهمها (سلاوتي، 2014، الصفحات 25-26):

أ- الصرافات الآلية (ATM) :

تعتبر الصرافات الآلية أول آلية لأتمتة العمل المصرفي حيث تعتمد على توفير شبكة من الاتصالات تربط فرع البنك الأول وفروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة من أي بنك، حيث تم أو تشغيل لها عام 1975 ،ثم تطور عمل هذه الصرافات الآلية والتي تتمثل في :

- **الموزع الآلي للأوراق(Distributeur Automatique Billet DAB)** : هو آلة أوتوماتيكية، تستخدم عن طريق بطاقة الكترونية يسمح بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى فرع البنك، وهو جهاز موصول بوحدة مراقبة الكترونية تعمل على قراءة المدارات المغناطيسية للبطاقة، والتي تسجل كما يعمل دون انقطاع، ويساهم بدوره في تخفيض نشاط السحب في الفرع.
- **الشباك الأوتوماتيكي للأوراق(GAB Guichet Automatique Bancaire)** : يقدم هذا الجهاز خدمات أكثر تعقيدا وتنوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق، فهو موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رقم سري، كما يسمح للزبائن بإجراء العديد من العمليات كمعرفة الرصيد، والقيام بتحويلات، طلب شيكات.... الخ (مرزيق و معموري صورية، 2008، صفحة 115).
- **نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPV)** : تعتمد هذه التقنية على وجود اتصال عن بعد بين الحاسوب الإلكتروني الرئيسي للبنك وبين شاشات طرفية (Terminals) موجودة في محلات الشراء وتعمل كأجهزة إدخال من والى الحاسب المركزي للبنك من خلال شبكة الهاتف كخطوط ربط بين الحاسوب الإلكتروني والشاشات الطرفية، حيث يمكن هذا النظام العملاء من شراء احتياجاتهم من المحال المشتركة في النظام، وذلك من خلال استخدام بطاقة دفع يتم إدخالها في جهاز الإلكتروني معد لهذه الغاية ومن خلاله يتم تحويل المبلغ المطلوب الكترونيا من حساب الزبون إلى حساب البائع.

ب- الصيرفة عبر الهاتف "الهاتف المصرفي" (Banking Phone):

تشكل هذه القناة جسرا للتفاعل الشخصي عالي المستوى بين البنك وعملاءه، حيث تتيح هذه التقنية اتصال سريع بين العميل ورجال البنك كما تسمح للعميل الاستفادة من العديد من الخدمات مثل : طلب كشف الحساب و دفع الشيكات، الاستفسار عن الرصيد، تحويل الأموال بين الحسابات، دفع الفواتير، كما تمكن البنك من الوقوف على بعض احتياجات ومتطلبات العملاء بصورة أكثر دقة.

ت- الصيرفة عبر الإنترنت (Banking Internet) :

أو مايطلق عليها الخدمة المصرفية عن بعد (Banking Remote) ، الخدمات المصرفية الفوريةOnline) (Banking وأسماء أخرى متعددة، حيث بدأت البنوك تدريجيا في تبني تقديم خدماتها عبر الإنترنت بسبب قلة تكلفتها، والهدف من إدخال هذه التقنية هو الوصول إلى إقامة بنك كامل يقدم خدماته للعملاء عبر الشبكة (عبد اللطيف و بلعور، 2004، صفحة 4)، حيث تقوم على ربط الحاسبات الإلكترونية للبنوك بشبكة الإنترنت لتمكين العميل من الدخول إلى موقع البنك بالشبكة و الحصول على العديد من المنتجات والخدمات : خدمة ادارة النقدية للشركات، والتحويل النقدي، وطلب دفع الفواتير وطلب كشف الحساب، والتقدم بطلب الحصول على تسهيلات ائتمانية وفقا للشروط المتفق عليها (قاحوش، ب س ن، صفحة 33).

ث- الصيرفة عبر الهاتف المحمول (Banking Mobile) :

وهو النظام الذي يتيح استخدام الإنترنت من خلال الهاتف المحمول، حيث تساهم هذه التقنية في عرض البنك لمجموعة من الخدمات البنكية المعلوماتية على عملاءه مثل إيداع الأموال و الاستفسار عن رصيد الحساب أو تحويل مبالغ نقدية من حساب العميل إلى حساب أخر وغير ذلك من العمليات المصرفية.

ج- الصيرفة المنزلية (Banking Home):

تعتبر من احدث الخدمات المصرفية التي تم تطبيقها مؤخرا، وتعتمد هذه التقنية على الاتصال بين الحاسوب المركزي الموجود بمبنى البنك من ناحية والحاسوب الإلكتروني الشخصي للزبون المتصل بمودم وخط اتصال هاتفي، بحيث تمكن العميل من الاستفسار عن رصيده وطلب كشوف الحسابات، بالإضافة إلى بعض الخدمات المالية كدفع الفواتير والتحويل بين الحسابات ....الخ، وتساهم هذه التقنية في تحرير العميل من ضغوط الوقت والمسافة .

ويتخذ الدفع الإلكتروني مجموعة من الوسائل، من أشهرها (محمد البغدادي، 2022، صفحة 171)

أ- **البطاقات الإلكترونية:** وتقوم هذه البطاقات على مبدأ الدفع المسبق، وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد، أي أنها بمثابة حافظات نقد إلكترونية .

ب- **النقود الإلكترونية (الافتراضية):** وهي شكل من أشكال النقد الكتابي، تمكن حاملها أن يطلب من البنك الذي أصدرها تحويلها إلى نقد ائتماني أو إلى نمط آخر من النقد الكتابي كالشيك مثلا.

ت- **الشيك الإلكتروني:** وهو مثل الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو حامله)، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونيا عبر الإنترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل.

ث- **أوامر الدفع أو التحويل الإلكتروني:** ويقصد بالتحويل الإلكتروني مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف إنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية. ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.

2- التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية هو مفهوم جديد ظهر مع التطورات الحديثة في مجال العولمة الرقمية و تكنولوجيات الاتصال الحديثة. فعالم الاتصالات عبر قنوات الإنترنت يعرف التجارة الإلكترونية بأنه وسيلة تفتح المجال من أجل بيع و شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات. بالإضافة إلى ذلك تنقسم تطبيقات التجارة الإلكترونية إلى ثلاثة أجزاء, هي كالتالي شراء و بيع المنتجات والخدمات وهو ما يسمي بالسوق الإلكتروني، تسهيل و تسيير تدفق المعلومات والاتصالات والتعاون ما بن الشركات و ما بين الأجزاء المختلفة لشركة واحدة وأخيرا توفير خدمة الزبائن. أدى تطبيق تقنيات الإنترنت لتأكيد المعاملات إلى النمو المذهل في الأسواق الإلكترونية القائمة علي الإنترنت للشركات (B2B) ومبيعات (B2B) عبر الإنترنت (Dai & Kauffman, 2002, p. 45).

البحوث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و تأثيراتها يوفر موردا غنيا لدراسة نماذج الأعمال المختلفة للأسواق الإلكترونية للمؤسسات الإلكترونية و ديناميكيات التبني التنظيمي للأسواق الإلكترونية. مكن تصنيف التجارة الإلكترونية من خال طبيعة المعاملات التجارية للشركات الإلكترونية الدولية. إذ يمثل هذا التصنيف المجال الواسع لعمليات بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات باستخدام شبكة الإنترنت عر الحرفاء, وسطاء أو عملاء داخليا أو خارجيا. فهذه العلاقة تمثل الرابط بين الشركات و المستهلك أو العلاقة المباشرة بن أحد منهما و طرف أخر.

- **تصنيفات التجارة الالكترونية:**

هنالك عدة تصنيفات للتجارة الإلكترونية أهمها (آيت قاسي و بن زيدان، 2018، الصفحات 28-29):

أ- **شركة إلى شركة (B2B)**: في هذا النوع من التجارة الالكترونية يكون كل المشاركين في التجارة هم من نوع شركات تجارية أو مؤسسات خاصة ويمثل هذا النوع من التجارة الالكترونية أكثر من % 85 من حجم التجارة الالكترونية (الطيطي، 2008، صفحة 44).

ب- **شركة إلى مستهلك (C2B)**: هي عمليات لبيع وشراء المنتجات والخدمات التي تتم بين المنظمات أو الشركات– البائعين –والأفراد الذين يمثلون المشترين ومثالها متاجر التجزئة الالكترونية وشركة أمازون وبيعها للكتب.

ت- **مستهلك إلى شركة (B2C)**: هي نوع من أنواع التجارة الالكترونية التي تسمح للأفراد عبر الإنترنت ببيع السلع أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها من مؤسسات الأعمال والمنظمات بصورة مباشرة أو استخدام هذه المنظمات لتبحث لهم عن موارد لطلباتهم (الجداية و خلف، 2009، صفحة 27).

ث- **من مستهلك إلى مستهلك (C2C)**: في هذا النوع من التجارة يتم بيع المنتجات من فرد أو مستهلك إلى فرد آخر أو مستهلك آخر بصورة مباشرة فمثال يقوم الفرد بوضع إعلانات في موقعه على الانترنت من اجل بيع الأغراض الشخصية أو الخبرات .

ج- **من شركة إلى العاملين– الموظفين (E2B)**: في هذا الصنف تسعى المنظمات إلى استخدام التجارة الالكترونية لتحسين عملياتها وتقديم التسهيلات للعاملين فيها وتحفيزهم .وعليه تكون المنظمات هي البائع والعاملون هم المشترون.

ح- **التجارة عبر الهاتف المحمول**: يتم القيام بأنشطة وتطبيقات التجارة الإلكترونية بواسطة الأجهزة اللاسلكية مثل الهاتف المحمول حيث يمكن للمستخدم إجراء عملياته البنكية عبر هذا الجهاز

خ- **التجارة بين الشركات والحكومة**: اضحى هذا النوع من التجارة ينال تركيزا واهتماما متزايدا من قبل مختلف الحكومات حيث يحرص الكثير منها على إجراء وتطوير وتحديث في أداء دوائر الأعمال المختلفة التابعة لها من خلال زيادة الاعتماد على الوسائل الالكترونية في الحصول على السلع.

3- الحكومة الإلكترونية:

اختلف تعريف الحكومة الالكترونية في الأدبيات العلمية ولم يستقر على تعريف موحد، وفيما يلي بعض من التعريفات:

"الحكومة الإلكترونية هي النسخة الإفتراضية عن الحكومة الحقيقية، أي التقليدية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلوماتية ، في حين تحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة" (بدران، 2004، صفحة 45).

"تعرف الحكومة الالكترونية باعتبارها الأستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات، بغية تسهيل وتسريع التعاملات بدقة عالية داخل الجهات الحكومية (حكومة_حكومة)، وبينها وبين تلك التي تربطها بالأفراد (حكومة_أفراد)، وقطاعات الأعمال (حكومة_أعمال)" (جامعة الملك عبد العزيز، 2006، صفحة 77).

"يعرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية على أنها مصطلح حديث يشير إلى اكتشاف طرق ووسائل جديدة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل زيادة كفاءة وفاعلية الحكومة في تقديم الخدمة للمواطن" (حجازي، 2008، صفحة 22).

والنقاط التالية تستعرض جملة من الافكار التي نرى أنها تشكل جوهر مفهوم الحكومة الالكترونية (حططاش، 2018/2017، الصفحات 28-29):

- الحكومة الإلكترونية هي تحول جذري شامل في طريقة أداء القطاع الحكومي وتقديم الخدمات من طريقة تقليدية ورقية وبيروقراطية إلى طريقة حديثة تتميز بالسرعة والأمان وقلة التكلفة ، معتمدة على ما وصلت إليه تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تقدم الحكومة الإلكترونية خدماتها لثلاثة أطراف تشكل في الحقيقة زبائنهاء: المواطن ، مؤسسات الأعمال ، والمنظمات العمومية في حد ذاتها ، وعليه تنشأ في ظل الحكومة الإلكترونية ثلاثة أشكال من العلاقات: حكومة – مواطن ، حكومة – أعمال، وحكومة– حكومة .
- تشكل شبكة الإنترنت العمود الفقري الذي تقوم عليه الحكومة الإلكترونية ، ولا تصبح الحكومة حكومة إلكترونية إلا إذا تمكنت من دمج كل مواقعها العامة وخدماتها في موقع واحد يطلق عليه " بوابة الحكومة الإلكترونية " وذلك لا يعني إغفال الدور الذي تلعبه بقية الشبكات والتكنولوجيات في تشكيل الحكومة الإلكترونية .
- الحكومة الإلكترونية ليست فقط مجرد تحول جذري أو ثورة في أدوات تقديم الخدمة ، بل هي ثورة إدارية شاملة تغير الثقافة والسلوك التنظيميين في الإدارة العامة لتصبح ثقافة محورها المواطن ، مع فتح الباب أمام التفاعل مع الجمهور وإشراكه في قضايا الحكم ، وتخويله حق ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة والمساءلة عن سياساتها.

يتضح مما سبق أن **الحكومة الإلكترونية تتميز عن الحكومة التقليدية** في انها (القدوة، 2010، صفحة 43):

- **إدارة بلا أوراق** : حيث تم تعويض الأوراق بكل ما هو إلكتروني من أرشيف إلكتروني ، بريد إلكتروني، رسائل صوتية ونظم المتبعة الآلية .
- **إدارة بلا مكان:** فهي لا تمارس عملياتها في مكان محدد وإنما يكون العمل من خلال المؤسسات الافتراضية باستخدام الهاتف النقال ، الهاتف الدولي الجديد ، المؤتمرات الالكترونية.
- **إدارة بلا زمان** : لا يحكم عملها وقت محدد فهي تعمل 24 ساعة ليلا ونهارا و كل أيام الأسبوع .
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة** : فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

- **أهمية الحكومة الإلكترونية :**

يمكن للحكومة أن تصبح حكومة إلكترونية حينما تكون عمليات القطاع العام ومعاملاته ذات صبغة رقمية فيما يخص الأعمال أو الجمهور لذلك سوف تشمل الحكومة الإلكترونية على إدارة الخدمات مثل تقديم الخدمات العامة إضافة إلى اهتمامها بالتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية ، وتبرز أهميتها أكثر من خلال ما يلي:

- تقدم الحكومة الالكترونية خدمات شاملة تستجيب أكثر لحاجات المواطنين بأقل التكاليف، وتقليل الاعتماد على العمل الورقي، مع تحسن سبل الوصول للمعلومات والشفافية في التعامل ، أيضا تقليل التكاليف الإدارية فيما يخص

المعاملات التجارية للحكومة والقطاع الخاص ، كسر الحواجز الجغرافية والمهارة والمعرفة الفردية . أي تصور أفضل للحكومة بحيث تكون أكثر ارتباطا واستجابة ويسرا في الوصول إليها (العبود، 2005، صفحة 27).

- تقوم الحكومة الالكترونية بخفض التكاليف وزيادة الفعالية وتحسين نوعية اتخاذ القرارات ونوعية الخدمات المقدمة للشركات والعملاء ، كما تحقق الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وتعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات المختلفة (Nugi , 2012, p. 41).
- تتمحور أهمية الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر بعض الباحثين عندما تكون جميع عمليات القطاع العام ومعاملاته ذات الصبغة الرقمية، أي بمعنى أن تتم جميع المعاملات الحكومية بواسطة الأدوات التكنولوجية بعيدا عن الجانب التقليدي مثل المعاملات الورقية فيما يخص الأعمال أو جمهور المستفيدين (الكساسبة، 2012، صفحة 30).

خاتمة

أصبح الاقتصاد الرقمي ضرورة حتمية لا يمكن لأي مجتمع أو دولة أن لا تأخذ به وتجعله من ضمن أهم أولوياتها، وهذا لما له من من أهية بالغة في استمرارية المجتمعات والدول في عصرنا الحالي، لذا وجب على المجتمعات والدول المتخلفة في الأخذ بمتطلبات الاقتصاد الرقمي الإسراع في تدارك الفجوة الرقمية بالعمل على الزيادة في التعلم، تشجيع الإبداع والابتكار، توفير نظام اقتصادي ومؤسسي ملائم، تخصيص راس مال المخاطر وبناء بنية تحتية قوية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال وغيرها.

إن الأخذ بهذه المتطلبات وغيرها لدى المجتمعات والدول ترفع من مؤشراتها الخاصة بالاقتصاد الرقمي، ويجعلها تشيع بمظاهر الاقتصاد الرقمي كالمصارف الالكترونية ، التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.

المراجع

1. COLLIN, P., & COLLIN, N. (2013). Mission d’expertise sur la fiscalité de l’économie numérique. Ministère du redressement productif Français.
2. Dai, Q., & Kauffman, R. (2002). Business Models for Internet-Based B2B Electronic Markets. International Journal of Electronic Commerce, 4.
3. GEORGIADIS, C., & All. (2013). Digital Economy and E-Commerce Technology. Operational Research - An International Journal.
4. Lachman, J. (1993). Le financement des stratégies de l’innovation. Paris: Economica.
5. LACHMAN, J. (1993). Le financement des stratégies de linovation. Paris: Economica.
6. Martin De Castro et All, G. (2010). Technological Innovation an Intellectual Capital Based View (Vol. 01). UK: Palgrave Macmillan.
7. Nugi , N. (2012, September). E-Government: Challenges and Opportunities in Botswana. International Journal of Humanities and Social Science, 17.
8. UNCTAD. (s.d.). http//unctad.Org/Fr. docs/C3em19de3_Fr.pdf. Consulté le 03 2023, sur UNCTAD.
9. United Nations .(2023 ,03) .http://css.escwa.org.ib/ICID/1433/10a.pdf تم الاسترداد من United Nations.

10. أحمد سيد مصطفى. (2002). ادارة البشر الأصول والمهارات. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.

11. أسامة خيري. (2012). الادارة الابداعية والابتكارات. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

12. جامعة الملك عبد العزيز. (2006). نحو مجتمع المعرفة، الحكومة الالكترونية. معهد البحوث والاستشارات. جدة: معهد البحوث والاستشارات، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الإصدار التاسع.

13. جمال داود سليمان. (2009). اقتصاد المعرفة (المجلد 01). عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

14. حنان سلاوتي. (02 12, 2014). الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر. مجلة الإبداع، 4.

15. خضر مصباح الطيطي. (2008). التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

16. رضوان آيت قاسي، و الحاج بن زيدان. (15 01, 2018). التجارة الإلكترونية كمظهر من مظاهر الاقتصاد الرقمي. مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، 1.

17. شاكر قاسمي، و أوس ملوكي. (15 03, 2018). مؤشرات جاهزية الولوج إلى الإقتصاد الرقمي –قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشر الجاهزية–. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 01.

18. شركة غارتنز العالمية للأبحاث) .https://nuqudy.com/29102 .(n.d.). ت .ش .للأبحاث 03 Retrieved) , Producer, from 2023شركة غارتنز العالمية للأبحاث.

19. صفاء عبد الجبار الموسوي، و آخرون. (2017). الاقتصاد الرقمي (المجلد 01). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

20. عاشور مرزيق ، و معموري صورية. (2008). عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر. إصالح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

21. عباس بدران. (2004). الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

22. عبد الحق بن تفات، أحمد سلامي، و محمد ساحل. (2018). واقع الابتكار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: مدخل الى حماية الملكية الفكرية الصناعية. مجلة البشائر الاقتصادية.

23. عبد الرحمان بن عنتر. (2008). واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01.

24. عبد الفتاح حجازي. (2008). الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح (المجلد 01). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

25. عبد الكريم حططاش. (2018/2017). دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الا قتصادية. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01.

26. عبد الله قلش. (2007). تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة. المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية. جامعة الشلف.

27. فهد بن ناصر العبود. (2005). الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ. الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

28. مأمون نديم عكروش، و سهير نديم عكروش. (2004). تطوير المنتجات الجديدة مدخل اسرتاتيجي متكامل. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

29. محمد سعيد أوكيل. (1992). وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

30. محمد سعيد محمد البغدادي. (07, 2022). الاقتصاد الرقمي وأثره وضوابطه في ضوء الفقه الإسلامي. مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الاسلامية، 1.

31. محمد نور صالح الجداية، و سناء جودت خلف. (2009). التجارة الالكترونية. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر .

32. محمود القدوة. (2010). الحكومة الالكترونية والادارة المعاصرة (المجلد 01). الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

33. مرال توتليان. (2006). مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها. لبنان: منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

34. مشعل عبد المجيد الكساسبة. (2012). أثر جودة الخدمات الحكومية الالكترونية في أداء العاملين دراسة حالة وزارة التربية والتعليم في محافظة الكرك. رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: كلية الاعمال، قسم ادارة الاعمال، تخصص أعمال الكترونية، جامعة الشرق الاوسط.

35. مصيطفى عبد اللطيف، و سليمان بلعور. (2004). واقع وأفاق المصارف الالكترونية في الدول العربية. التجارة الالكترونية. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

36. نادر الفرد قاحوش. (ب س ن). العمل المصرفي عبر الانترنت. عمان، الأردن: الدار العربية للعلوم و مكتبة الرائد العلمية.

37. نصر الدين بن نذير، و مصطفى بداوي. (2008). رأس المال الفكري كمدخل لتعزيز الإبداع وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. الملتقى الدولي حول "إدارة وقياس رأس المال الفكري في المنظمات الحديثة". البليدة: جامعة البليدة 02.